

آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض جوانب
التنمية الاقتصادية في مصر
أ. د. أحمد حمد الله السمان
استاذ الاقتصاد المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

أظهرت الدراسة حاجة مصر الى التمويل الاجنبي ، حيث ساهم في توفير الموارد اللازمة لتمويل ٥٠% من الاستثمارات المنفذة خلال فترة الدراسة . وبسبب الابعاء التي تمثلها القروض الاجنبية ، برزت الحاجة الى تشجيع قدوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة . وقد حلت الدراسة آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية وعلى العمالة ، وظهر منها ان هذه الاستثمارات تفضل بعض الانشطة التي لا تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة مثل الصناعات الكيماوية والهندسية ومواد البناء ، بينما الصناعات ذات الميزة النسبية الظاهرة كالمنسوجات والمواد الغذائية تحظى باولوية منخفضة ومن حيث الأثر على العمالة ، كانت تلك الاستثمارات تفضل الاساليب الانتاجية كثيفة رأس المال مما يقلل من قدرتها على حل مشكلة البطالة .

القسم الأول

مصر كدولة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

ونحاول فى هذا القسم من الدراسة بحث الخلفية التاريخية للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر وكذلك دراسة حاجة مصر إلى جلب هذه الاستثمارات ونختتم هذا القسم بعرض للعوامل التى تجعل مصر دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

أولاً: خلفية تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر:

اختلف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر من فترة زمنية إلى أخرى. ونستطيع أن نميز بين الفترات الآتية حسب حجم تدفق تلك الاستثمارات:

الفترة الأولى (١٩٦٠ - ١٩٧١):

تميزت هذه الفترة بالمعاء الشديد للاستثمار الأجنبي المباشر الذى كان يتعارض مع التدخل المتزايد للدولة فى إدارة الاقتصاد القومى، حيث كانت الدولة تأخذ بأسلوب التخطيط المركزى كمنهج لتخصيص الموارد. ولذلك لم يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر أى دور فى النشاط الاقتصادى فى هذه الفترة باستثناء قطاع البترول الذى منح ضمانات للمستثمرين الأجانب تمكنهم من استرداد رأس المال المستثمر فى سنوات قليلة مما خفف، والى حد ما، من المخاطر السياسية التى يأخذها المستثمر الأجنبي فى الاعتبار(١). وبالإضافة إلى قطاع البترول، كان هناك استثمار أجنبي مباشر فى قطاع الصناعات الدوائية. ويلاحظ أن السماح للأجانب بالمشاركة فى هذين القطاعين كان بسبب الحاجة الملحة للتكنولوجيا الأجنبية، حيث لم تكن مصر تمتلك التكنولوجيا الضرورية فى مجالات البحث والتقيب واستخراج البترول ونفس العجز كان يوجد فى مجالات الصناعة الدوائية.

وظهر هذا الاتجاه فى المحاور الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى وهى:

- إجراءات القضاء على العجز التجارى فى ميزان المدفوعات.
- إجراءات مكافحة التضخم.
- إجراءات تشجيع الاستثمار الخاص العربى والأجنبى.

وقد تمثلت الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى:

- تحرير الأسعار من التدخل الحكومى وتركها لقوى العرض والطلب وذلك للقضاء على التشوهات فى هيكل الأسعار.
- تقليص دور القطاع العام وقصره على مشروعات البنية الأساسية وبيع مشروعاته للقطاع الخاص المصرى أو الأجنبى (الخصخصة).
- إعطاء مزايا ضريبية لرأس المال الخاص المحلى والأجنبى.
- ضمان عدم التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة على المشروعات الخاصة.
- حرية تحويل أرباح المشروعات الأجنبية وكذلك إعادة تصدير رأس المال^(٤).

وبالنظر إلى الإجراءات السابقة يتضح أن دفع حركة النشاط الاستثمارى

فى كافة القطاعات الاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار من أجل زيادة حجم الاستثمارات هو أحد الأهداف الرئيسية لصانعي القرارات الاقتصادية فى مصر فى هذه الفترة. ومن أجل ذلك، أصدر المشرع المصرى القانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧، والذى أوضح بشكل قاطع الضمانات التى توفرها مصر لأية استثمارات تقام على أرضها، كما أوضح القانون المجالات التى ستوفر لها الحوافز، فقام

جدول (١)

معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسبة تغطية الادخار للاستثمار في مصر (%)
خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ - ١٩٩٩ / ٢٠٠٠

السنة	(١) معدل الادخار (%)	(٢) معدل الاستثمار (%)	نسبة تغطية الادخار للاستثمار (%)
٨١/١٩٨٠	١٨,٤	٢٩,٤	٦٢,٥
٨٢/١٩٨١	١٤,٥	٢٧,٢	٥٣,٣
٨٣/١٩٨٢	١٦,٥	٢٦,١	٦٣,٢
٨٤/١٩٨٣	٣,٤	٢٣,٧	٥٦,٥
٨٥/١٩٨٤	١٣,٢	٢٢,٠١	٥٩,٩
٨٦/١٩٨٥	١١,٩	٢٠,٠٠	٥٩,٩
٨٧/١٩٨٦	٦,٥	١٧,٨	٣٦,٥
٨٨/١٩٨٧	٨,١	٢٣,٩	٣٣,٩
٨٩/١٩٨٨	٥,٧	٢٢,٩	٢٤,٩
٩٠/١٩٨٩	٤,٨	٢١,٥	٢٢,٣
٩١/١٩٩٠	٧,٠٠	٢٠,٢	٣٤,٧
٩٢/١٩٩١	٧,٤	٢٢,٧	٣٢,٦
٩٣/١٩٩٢	١٠,٩	١٩,٠٧	٥٧,٢
٩٤/١٩٩٣	٦,٦	١٨,٦	٣٥,٥
٩٥/١٩٩٤	١٥,٠٠	١٧,٢	٨٧,٢
٩٦/١٩٩٥	١٢,٧	١٦,٦	٧٦,٥
٩٧/١٩٩٦	١٥,٥	٢١,٧	٧١,٤
٩٨/١٩٩٧	١٥,٥	٢٥,٦	٦٠,٥
٩٩/١٩٩٨	١٧,٠٠	٢٥,٥	٦٦,٧
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٧,٣	٢٣,٩	٧٢,٤
المتوسط	١١,٩٥	٢٢,٢٧٩	٥٠,٢٤٩

المصدر: العمودان (١) و (٢)، السنوات (٨١/١٩٨٠ - ٩٤/١٩٩٣) من مثال

المحلى الاجمالي. ويعتبر هذا المعدل منخفضاً أيضاً بالقياس إلى تلك المعدلات المحققة فى كثير من الدول النامية. ونلاحظ أن معدل الاستثمار قد اتخذ اتجاهأ هبوطياً خلال الفترة (٨١/١٩٨٠ - ١٩٩٦/١٩٩٥) حيث هبط من ٢٩,٤% فى أول الفترة إلى ١٦,٦% فى نهاية الفترة، مع تقلبات كبيرة حول هذا الاتجاه الهبوطى. وقد ترتب على ذلك انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي ٧,٩% عام ٨١/١٩٨٠. بينما بلغ معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالي (٠,٥%) فقط فى ١٩٩٣/١٩٩٤^(٧). وإن كان معدل الاستثمار قد أخذ فى التزايد خلال باقى الفترة مما ترتب عليه تحسن معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالي، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي لعام ٢٠٠٠/١٩٩٩ (بأسعار ٩٧/١٩٩٦ = ١٠٠)، حوالى ٥,١%^(٨). ولكننا نلاحظ أن معدل الاستثمار عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ مازال أقل مما كان عليه عام ٨١/١٩٨٠.

٣- بلغت نسبة تغطية الادخار للاستثمار حوالى ٥٠,٢% فى المتوسط خلال الفترة التى يغطيها الجدول. ومعنى ذلك أن الادخار المحلى لم يستطع توفير سوى نصف مصادر التمويل اللازمة لتغطية احتياجات الاستثمار، مما يعنى لجوء مصر إلى الاعتماد المفرط على مصادر التمويل الأجنبية. ونظراً لما يفرضه الشكل الثانى من مصادر التمويل الأجنبى والمتمثل فى القروض والمنح والمساعدات من أعباء على الاقتصاد القومى سواء تمثلت تلك الأعباء فى سداد أصل القرض مضافاً إليه الفوائد أو كانت أعباءاً سياسية فى حالة المنح والمساعدات، فإن اللجوء إلى الشكل الأول من مصادر التمويل الأجنبى والمتمثل فى الاستثمار الأجنبى المباشر كان أمراً حتماً لتغطية فجوه الموارد المحلية.

ثالثاً: قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية:

٢- السياسة النقدية: أحد أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي هو استمرار السياسة النقدية فى ضبط معدلات التضخم وكذلك توفير التمويل للقطاع الخاص. ولذلك ارتفعت أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة من البنوك لقطاع الأعمال الخاص من (٣٧,٩) مليار جنيه عام ١٩٩٤ إلى (١٥٠,٤) مليار جنيه عام ٢٠٠٠، وفى نفس الوقت ارتفعت أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة لقطاع الأعمال العام من (٢٤) مليار جنيه إلى (٣٢) مليار جنيه خلال نفس الفترة (١٢).

٣- السياسة الاستثمارية: تلعب الإعفاءات الضريبية دوراً هاماً فى جذب المستثمرين للدولة المضيفة لما لها من تأثير على معدلات الربحية للمشروع. لذلك تركزت توجهات السياسة المالية فى مصر على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار من خلال منح مزيد من الحوافز والإعفاءات للمستثمرين وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الضرورية للمشروعات الاستثمارية والالتزام بعدم فرص ضرائب جديدة وقد تبلور ذلك فى قوانين الاستثمار وأخرها القانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧ (١٣).

٤- حجم السوق المحلية وإمكانية الوصول للأسواق الأجنبية: تتمتع مصر باتساع حجم السوق الناشئ عن كبر حجم الطلب الفعال وهو من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يضاف إلى ذلك أن مصر بموقعها الجغرافى الفريد وتشابهاها مع الدول المحيطة تتمتع بإمكانية الوصول إلى عدد كبير من الأسواق منها:

أ- الدول العربية التى تشترك معها مصر فى اللغة والثقافة بالإضافة إلى توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتوقيع اتفاقيات مناطق حرة مع عدد من الدول العربية مثل الأردن وتونس والمغرب.

وهى أقل تكلفة لهذا العنصر فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط^(١٦). وتبين الأشكال (٤،٣،٧،١) الميزة النسبية لأسعار عناصر الإنتاج فى مصر بالنسبة للدول المنافسة.

٧- توفر البنية الأساسية: يعتبر توافر البنية الأساسية بصورة جيدة عاملاً مؤثراً بشدة فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولذلك فقد أنفقت مصر ما يزيد عن (١٨٠) مليار جنيه خلال السنوات العشر السابقة من أجل تجديد وتحديث البنية الأساسية. حيث ازدادت الطاقة الكهربائية المولدة وازدادت شبكة الطرق البرية المرصوفة وتحسنت خطوط السكك الحديدية بحيث عملت الدولة على ازواج خط الصعيد ومد خدمة السكك الحديدية إلى سيناء وإنشاء عدد كبير من الكبارى على النيل لربط ضفتي النهر وازدياد عدد الموانئ بإنشاء عدد من الموانئ الجديدة وتحسين الخدمة بالموانئ القديمة والتوسع فى إنشاء المطارات المدنية لتوفير خدمة النقل الجوى إلى مختلف مناطق الدولة وكذلك تحسين خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث ازداد عدد خطوط الهاتف وتم إدخال خدمة الهاتف المحمول^(١٧). خلاصة القول أن بيئة الاستثمار فى مصر بما تتضمنه من استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى وبما توفره من إطار تشريعى ومؤسسى محفز للاستثمار مع التوفير النسبى للأيدي العاملة المدربة مع كبر واتساع حجم الطلب الفعلى، كل ذلك يخلق بيئة جاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية.

القسم الثاني

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه على القطاعات الرئيسية

نتناول في هذا القسم تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر خلال فترة الدراسة سواء في مشروعات داخل البلاد أو في المناطق الحرة، نتبع ذلك بالتعرف على هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الجهات الوافدة منها، ونختتم هذا القسم بدراسة توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية الرئيسية. ونلاحظ في هذا الصدد أنه لا توجد بيانات شاملة توضح توزيع الاستثمارات الأجنبية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية، ولذلك تم اللجوء إلى بديل قريب لذلك وهو استخدام البيانات المتاحة عن مشروعات الاستثمار الموافق عليها من جانب الهيئة العامة للاستثمار. فطبقاً لقانون الأعمال، فإن جميع المشروعات الاستثمارية الجديدة والتي تتضمن مشاركة أجنبية في رأس المال، يجب أن تحصل على موافقة الهيئة العامة للاستثمار قبل أن تبدأ نشاطها^(١٨).

وفي بيانات الهيئة العامة للاستثمار، فإن أرقام رأس المال المصدر equity figures لا تعبر عن رأس المال الفعلي المستثمر في المشروعات الموافق عليها ولكنها تعبر عن رأس المال المخطط أو المزمع القيام به في هذه المشروعات. ومع ذلك، فإن المستثمرين يمكنهم البدء في إنشاء مشروعاتهم بعد إثبات أنهم أودعوا في أحد البنوك المصرية ربع (٢٥%) رأس المال المخطط للمشروع. وعلى ذلك، فإن بيانات رأس المال المصدر تكون مفيدة لأنها تعكس تفضيلات المستثمرين الأجانب وما يرغبون في القيام بإنتاجه. ويجب أن نلاحظ أن بيانات الهيئة العامة للاستثمار لا تتضمن مشروعات الاستثمار في قطاع البترول ومنتجاته.

ومعنى ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تزداد سنوياً بحوالى (١٣١,٤) مليون جنيه سنوياً خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

ثانياً: مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تنقسم هذه المصادر إلى قسمين رئيسيين هما:

١- الدول الأجنبية : حيث بلغ اجمالى استثمارات الدول الأجنبية فى مصر حوالى (١٠٨٩٠) مليون جنيه فى نهاية ١٩٩٧. وقد جاءت الولايات المتحدة على رأس هذه المجموعة حيث بلغت مساهمتها حوالى (٢٤٠٦) ملايين جنيه، وكان نصيب المشروعات داخل البلاد حوالى (١٢٠٠) مليون جنيه بينما نصيب مشروعات المناطق الحرة (١٢٠٦) ملايين جنيه. وتأتى بريطانيا فى المركز الثانى حيث بلغت مساهمتها (١٤٩١) مليون جنيه، وجاءت سويسرا فى الترتيب الثالث باستثمارات قدرها (٨٦٠) مليون جنيه. وجاءت ألمانيا فى المركز الخامس وفرنسا فى المركز السابع. وجاءت كوريا فى المركز الحادى عشر واليابان فى الترتيب الثالث عشر^(٢١).

٢- الدول العربية: بلغ اجمالى الاستثمارات العربية فى مصر حتى نهاية ١٩٩٧ حوالى (١١٢٠٨) ملايين جنيه، منها (٨٠٦٨) مليون جنيه استثمارات داخل البلاد، و (٣١٤٠) مليون جنيه استثمارات فى المناطق الحرة. وقد جاءت السعودية على رأس الدول العربية المستثمرة فى مصر حيث بلغت استثماراتها (٤٢٥٦) مليون جنيه تليها الكويت حيث بلغت استثماراتها (٢٨٦٥) مليون جنيه، تليها ليبيا ثم الإمارات ثم البحرين ثم قطر^(٢٢). ثم مساهمات بسيطة من باقى الدول العربية. وتلاحظ أن استثمارات الدول العربية فى مصر مازالت محدودة للغاية بالقياس إلى استثمارات الدول الغربية، مما يحتم بذل مزيد من الجهد من أجل عودة تلك الأموال للاستثمار داخل الوطن العربى.

١- كان ترتيب القطاعات الاقتصادية من حيث جذبها للاستثمارات الأجنبية منذ بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وحتى عام ١٩٨٠ كالاتى: قطاعا الخدمات والتمويل ويستحوذان على ٤٤,٢%، يليهما قطاع الصناعة ويستحوذ على ٣٣,١% ثم قطاع السياحة بنصيب بلغ ١٦,٦% وأخيراً يأتي قطاعا الزراعة والتشييد بنصيب بلغ ٦,١%.

٢- إذا أخذنا الفترة كلها فى الاعتبار منذ بدء تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر وحتى نهاية ١٩٩٧، نجد أن ترتيب القطاعات قد تغير. حيث استحوذ قطاع الصناعة التحويلية على النصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبى المباشر بنسبة بلغت ٤٧,٤% يليه قطاعا الخدمات والتمويل بنسبة بلغت ٢٧,١% ثم قطاع السياحة بنصيب بلغ ٢٠% وأخيراً يأتي قطاعا الزراعة والتشييد بنصيب بلغ ٥,٥% أى أنه خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩٧) حدث ارتفاع فى نصيب قطاعى الصناعة التحويلية والسياحة على حساب نصيب قطاعى الخدمات والتمويل، بينما بقى نصيب قطاعى الزراعة والتشييد شبه ثابت (حدث به انخفاض طفيف من ٦,١% إلى ٥,٥%).

٣- خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩٧)، حدث تذبذب ضخم فى نصيب قطاع الصناعة التحويلية. حيث تذبذب هذا النصيب بين حد أدنى بلغ (١٧,٥% عام ١٩٨٢)، وحد أعلى بلغ (٩١,١% عام ١٩٨٦). وإن كان هناك اتجاه عام تصاعدى حيث ارتفع من ٥١,٣% عام ١٩٨١ إلى ٦٢,٦% عام ١٩٩٧، ولكن الصفة الأساسية هى التقلب الشديد فى هذا النصيب.

٤- ما قيل عن نصيب قطاع الصناعة التحويلية ينطبق كذلك على نصيب قطاع السياحة. حيث تقلب بين حد أدنى بلغ (صفر عامى ١٩٨١ و ١٩٨٥) وحد أقصى بلغ (٦٥,٢% عام ١٩٩٠). وإن كان هناك اتجاه عام تصاعدى بين عام ١٩٨١ (٥,٤%) وعام ١٩٩٥ (٢٩,١%).

٥- من ناحية أخرى، نلاحظ أن نصيب قطاعى التمويل والخدمات قد تعافى، لاتجاه عام هبوطى، حيث تناقص نصيبهما من ٤١,٣% عام ١٩٨١

القسم الثالث

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض جوانب التنمية الاقتصادية

تستعدد الآثار التي يزاولها الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في البلد المضيف وخاصة إذا أخذ هذا الاستثمار شكل نشاط للشركات عابرة القوميات. وسوف نركز في هذه الدراسة على جانبين فقط من جوانب النشاط الاقتصادي في مصر وهما: أثر الاستثمار الأجنبي على قطاع الصناعة التحويلية باعتبار الصناعة هي قاطرة النمو وأيضاً لكونها القطاع المؤدى إلى حدوث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي من شأنها إحداث عملية التنمية الاقتصادية. وسوف نبحث أثر الاستثمار الأجنبي على العمالة باعتبار قضية البطالة من القضايا الهامة التي تشغل فكر صانع السياسة الاقتصادية في مصر في الوقت الحاضر. وسوف نبحت هذين الموضوعين على التوالي.

أولاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية:

يترتب على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المحلى حدوث تحولات هامة في هيكل الانتاج المحلى حيث يتغير الوزن النسبى للقطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد المحلى وتغير الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية وتغيرات فى شكل الملكية (عام، خاص، أجنبى)، وتغيرات فى طبيعة وكثافة العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات والأنشطة وأخيراً تغيرات خاصة بدرجة تركيز الصناعة وطبيعة المنافسة مع الشركات المحلية القائمة وخلق موانع دخول للصناعة^(٢٣). ومن هنا تبرز أهمية دراسة تأثير دخول هذه الاستثمارات على قطاع الصناعة خاصة مع الارتفاع الكبير فى الأهمية المطلقة والنسبية لهذا القطاع فهو يستحوذ على ٤٣,٥% من إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروعات الاستثمارية داخل البلاد كما أن هذا القطاع يسيطر على نسبة كبيرة من الانتاج والعمالة والأجور^(٢٤).

(١٦,٤%) ثم الصناعات الهندسية فى المركز الرابع (١٣,٥%)، ثم صناعة الغزل والنسيج فى المركز الخامس (٨,٥%) يليها الصناعات الدوائية، فالصناعات المعدنية. ونلاحظ أن هذا الترتيب للأنشطة الصناعية وفقاً لتفضيلات الاستثمار الأجنبى المباشر لا يتفق مع المزايا النسبية التى تتمتع بها مصر فى تلك الأنشطة، حيث نلاحظ أن مصر لديها ميزة نسبية واضحة فى صناعة الغزل والنسيج وكذلك الصناعات الغذائية ولكن هاتين الصناعتين تحظيان بأولوية منخفضة من حيث تفضيلات الأجانب، لأن أصحاب رأس المال الأجنبى يهتمون فقط بالربحية التجارية ومن ثم فهم يفضلون الأنشطة التى تحظى بسوق محلية متسعة.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن جزءاً هاماً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تم من خلال الشركات عابرة القوميات والتى بلغ عددها (٣٣) شركة موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وإن كانت تتركز فى خمس منها هى: الهندسية - المعدنية - الدوائية - الغذائية - ومواد البناء. وإن اختلفت درجة تركزها فى الأنشطة الصناعية عبر الزمن.

حيث نلاحظ أن فروع الشركات متعددة الجنسية قد ساهمت بنسبة ٣٩,٧% من التكاليف الاستثمارية للشركات المعدنية و٣٦% من التكاليف الاستثمارية للشركات الدوائية وبنسبة ٢١% من التكاليف الاستثمارية للصناعات الهندسية والكيمياوية فى مصر.

دور الشركات متعددة الجنسية فى تناسق الجهاز الإنتاجى:

للشركات متعددة الجنسية دور هام فى تناسق الجهاز الإنتاجى المحلى ويتم ذلك من خلال مجموعة من الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الشركات. الآثار المباشرة تتمثل فى إنتاج هذه الشركات لسلعة معينة تتبع نشاطاً صناعياً معيناً وبالتالي يكون لها مكان محدد فى سلسلة الإنتاج الخاصة به ويمكن من خلال هذه الإضافة خلق

وأدوات كهربائية وإنارة وحاسبات إلكترونية وذلك باستثناء ثلاث شركات فقط تقوم بإنتاج المعدات والآلات وقطع غيارها وتساهم بنسبة ٢٩% فقط من إجمالي التكاليف الاستثمارية لهذه الصناعة .

• الصناعات الكيماوية :

معظم الشركات متعددة الجنسية العاملة في هذا النشاط تقوم بإنتاج سلع نهائية مثل المنظفات الصناعية والمنتجات الجلدية والبلاستيكية والبطاريات السائلة والجافة ومستحضرات التجميل والمنتجات الورقية . وذلك فيما عدا شركتين فقط تقومان بإنتاج كيماويات وكبريت وأملاح ، ولكن يلاحظ انخفاض نسبة التكاليف الاستثمارية لهاتين الشركتين والتي تصل الى ١٥% من إجمالي التكاليف الاستثمارية لهذه الصناعة .

• الصناعات الغذائية :

تنتج هذه الشركات سلعا نهائية مثل المياه الغازية والمعدنية والحلوى والمكرونة والمسلى والدهون والزيوت والأغذية سابقة التجهيز .

• صناعة الغزل والنسيج :

تقوم الشركات متعددة الجنسية بإنتاج الملابس الجاهزة فقط وهي سلع نهائية .

ونخلص مما سبق إلى أن إنتاج الشركات متعددة الجنسية يأخذ في معظمه شكل سلع نهائية مما يعنى أن آثارها المباشرة تتمثل في كونها تملأ فراغات في السلاسل الإنتاجية لعدم وجود علاقات تشابكية بين مختلف الشركات وبعضها وتركز نشاطها في صناعات مختلفة .

٢- الآثار غير المباشرة :

وتتمثل في قوة الدفع الأمامية والخلفية التي تنشأ عن نشاط هذه الشركات

هذه الشركات عادة لا يكون شديد الضخامة كما هو الحال في الصناعات السابقة .

■ نتيجة كبر الحجم المطلق للشركات متعددة الجنسية تتمكن هذه الشركات من خفض تكلفة الإنتاج وتنويع منتجاتها وتحقيق وفورات حجم ، مما يؤدي إلى خلق موانع دخول الي السوق ويقلل من المنافسة المحلية. فكلبر حجم هذه الشركات المطلق يجعلها تتميز بمزايا خفض التكلفة سواء عن طريق إمكانية تحقيق وفورات حجم أو عن طريق تحكمها في مصادر البيع والشراء وإمكانية حصولها على المواد الأولية بأسعار جملة منخفضة وكذلك الحصول على قروض ميسرة بالإضافة لإمكانية خفض تكافة العمل النسبية والإفادة من التقدم التكنولوجى فى استخدام فنون إنتاجية تعمل على خفض التكلفة .

وكذلك يمكن للشركات متعددة الجنسية كبيرة الحجم أن تنوع منتجاتها وذلك من خلال إرتفاع قدرتها التمويلية الذاتية وإمكانية حصولها على مصادر تمويل خارجية تساعد على الإنفاق على البحث العلمى لانتاج منتجات جديدة وتنويع منتجاتها القائمة وأيضاً الإنفاق على الدعاية والإعلان لتميز سلعتها .

ومن خلال تنويع منتجاتها وتميزها تستطيع خفض اسعارها تحت مستوى تكلفة الانتاج المتوسط لأن ما تحققه من خسارة من انتاج سلعة تشتد المنافسة عليها تعوضه بتحقيق أرباح فى سلعة أخرى (٢٧).

أثر الشركات متعددة الجنسية على مستوى الأداء الإنتاجى :

عرفت الشركات متعددة الجنسية بصفة عامة ارتفاعا كبيرا فى كثافتها الرأسمالية من ٢١,٦ الف جنيه للعامل سنة ١٩٨٥ إلى ٣٨,١ ألف جنيه للعامل سنة ١٩٩٠ إلى ١٧٢ ألف جنيه سنة ١٩٩٦ مما انعكس على إنتاجية العامل بالارتفاع .

أخذوا يهتمون بكل الطرق التي من شأنها ان تخلق فرصا جديدة للعمل وأحد هذه الطرق هو الاستثمار الاجنبي المباشر^(٢٩).

نطاق تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة :

يعتمد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على عدة عوامل :

١- نوع الاستثمار هل هو استثمار في بناء مشروع جديد أم مجرد نقل ملكية لمشروعات قائمة بالفعل . فالحالة الأولى تستلزم خلق فرص عمل جديدة أما في الحالة الثانية تظل فرص العمل ثابتة لا تتأثر بنقل ملكية المشروع من المستثمر المحلي للأجنبي بل قد تقل هذه الفرص .

٢- القطاع أو الصناعة التي يتم فيها الاستثمار ، فهناك بعض الصناعات كثيف العمل والبعض الآخر كثيف رأس المال .

٣- هل الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بإنتاج منتجات بديلة لما تنتجه المشروعات المحلية وبالتالي قد يتسبب في خروج بعضها من السوق نتيجة للمنافسة مما يزيد حدة مشكلة البطالة ويقلل فرص العمل ؟ أم تقوم هذه الاستثمارات بإنتاج سلع مكملة لما تنتجه المشروعات المحلية وبالتالي تساعد في نمو الناتج وتوسيع الانتاج المحلي؟^(٣٠) .

الآثار المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة من حيث الكم والكيف

والتوزيع:

لا شك ان العمالة في الدولة المضييفة للاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بشكل ما بهذه الاستثمارات وتعتبر عملية قياس هذا التأثير معقدة للغاية لا تستطيع أى دولة قياسها بدقة نتيجة للتأثير المباشر وغير المباشر لهذه الاستثمارات والذي يأخذ أبعاداً إيجابية وأخرى سلبية تحدث دائما في نفس الوقت

ويوضح جدول (٤) جزءا من آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على

كم ونوعية وتوزيع العمالة في الدول المضييفة والتي قد تختلف بالطبع من دولة

جدول (٤)
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة من حيث الكم والكيف والتوزيع

الأثار غير المباشرة		المباشرة		الأثار المباشرة		تأثير
المسلبية	الإيجابية	المسلبية	الإيجابية	المسلبية	الإيجابية	كم العمالة
قد تسبب المنافسة في خروج بعض المشروعات المحلية من السوق مما يؤدي إلى ضياع فرص العمل .	تخلق فرص عمل نتيجة للروابط الأمامية والخلفية التي تتسبب فيها أو بفعل تأثير المضاعف في الاقتصاد المحلي	الاستثمارات التي تأخذ شكل نقل الملكية يترتب عليها على الأقل ثبات فرص العمل إن لم يكن انخفاضها	إدخال أساليب فسي تعيين وترقية الموظفين قد تعتبر غير ملائمة لطروف الدولة المضيفة.	تضيف إلى صافي رأس المال وبالتالي تخلق فرص عمل جديدة في الصناعات التي يتم التوسع فيها	تضيف إلى صافي رأس المال وبالتالي تخلق فرص عمل جديدة في مناطق تتميز بمعدلات البطالة	نوعية العمالة
رفع معدلات الأجور حيث تحاول الشركات المحلية المنافسة .	تشعر أساليب تنظيم العمل الحديثة داخل الشركات المحلية .	تزيد ازدياد المزايا بالمنافسة في المناطق المزدهرة بالفعل في الحضر وبالتالي تسيء إلى التوزيع الإقليمي للاستثمارات	تزيد ازدياد المزايا بالمنافسة في المناطق المزدهرة بالفعل في الحضر وبالتالي تسيء إلى التوزيع الإقليمي للاستثمارات	تضيف فرص عمل جديدة ربما في مناطق تتميز بمعدلات البطالة	تزيد البطالة المحلية في حالة إحلالها محل المنتجين المحليين أو اعتمادها على الواردات .	نوعية العمالة

SOURCE: UNITED NATIONS, WORLD INVESTMENT REPORT, 1994, P.173.

ويتضح من الشكل أن قطاع الصناعة يحظى بـ ٦١% من فرص العمالة التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بنسبة ٣٤,٤% من إجمالي فرص العمالة التي توفرها الاستثمارات داخل هذا القطاع ويأتي قطاعا الزراعة والتشييد في المركز الثاني بنسبة ١٩% من فرص العمل التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبنسبة ٦٣% من إجمالي فرص العمالة التي توفرها الاستثمارات الكلية في هذين القطاعين ، أما قطاع السياحة فيستوعب ١٦,٢% من إجمالي فرص العمالة التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية وبنسبة ٣١% من إجمالي فرص العمالة التي توفرها المشروعات الاستثمارية داخل هذا القطاع ، وأخيراً فإن نصيب قطاع الخدمات ٣,٥% فقط من إجمالي فرص العمالة التي توفرها الاستثمارات الأجنبية وذلك بنسبة ٢٨% من إجمالي فرص العمالة التي توفرها المشروعات الاستثمارية داخل هذا القطاع .

وقد تم تقدير معادلة انحدار فرص العمل التي تخلقها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وكانت المعادلة المقدره في الصورة :

$$Y_i = 12.979 X_i - 199.671$$

$$(7.705) (-0.084)$$

$$R^2 = 0.785 \quad , F = 59.368$$

حيث الأرقام بين الأقواس هي قيم (t) المحسوبة . ونلاحظ أن معامل الانحدار معنوي عند أى مستوى معنوية وكذلك العلاقة الخطية معنوية كما أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) توضح أن التغيرات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفسر ٧٨,٥% من التغيرات في فرص العمالة المتوفرة بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمعادلة السابقة تعنى أن كل مليون جنيه

٢- طبيعة الاستثمارات هل هي استثمارات فى مشروعات جديدة تتطلب قدرا من التدريب للعاملين الجدد بها أم هى مجرد نقل ملكية لمشروعات قائمة بالفعل وبالتالي قد لا يستلزم الأمر انفاق مبالغ كبيرة على تدريب العاملين .

٣- نوع التكنولوجيا المستخدمة بواسطة هذه الشركات فكما كانت هذه التكنولوجيا رفيعة المستوى ونادرة الاستخدام فى الدولة المضيفة كلما زادت أهمية تخصيص هذه الشركات لمبالغ استثمارية كبيرة لتدريب العاملين على هذه التكنولوجيا .

ومن المشاهد على مستوى العالم ان الشركات متعددة الجنسية تتفق على التدريب فى فروعها فى الدول المضيفة أكثر مما تتفق نظائرها من الشركات المحلية العاملة فى نفس المجال .

فعلى سبيل المثال نسبة العاملين الذين تقوم فروع الشركات اليابانية العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية بتدريبهم يزيد عن ضعف العدد الذى تقوم الشركات الأمريكية المناظرة بتدريبه . كما تبلغ تكلفة تدريب العامل فى هذه الشركات من ٢:٢,٥ مرة تكلفة تدريب العامل فى الشركات الأمريكية المناظرة .

هذا و لا يقتصر الأمر فقط على تدريب العاملين الجدد بل يمتد أيضا إلى مواصلة تدريب العمال القدامى^(٣٤) . وعلى مستوى الاقتصاد القومى ساهمت الشركات متعددة الجنسيات العاملة فى مصر فى رفع كفاءة العاملين عن طريق الدورات التدريبية ، فعلى سبيل المثال تقوم البنوك الأجنبية العاملة فى مصر بتدريب الموظفين على أحدث النظم المحاسبية العالمية ، كما تتم كافة المعاملات البنكية الخاصة بالعملاء كمثيلتها فى فروع البنوك العالمية الأخرى . كما تقوم الشركات التى تعمل فى مجال الصناعات الهندسية مثل صناعة السيارات ومحركات الديزل والمعدات الكهربائية بتصميم برامج تدريب مكثفة لموظفيها

فإنها تتطلب أن تكون المشروعات المحلية لا تقل عن مستوى معين من المهارة والتدريب لتضمن جودة منتجات وخدمات هذه الشركات .

وتساهم الشركات متعددة الجنسية في تنمية مهارات الشركات المحلية العاملة معها بعدة طرق منها تحديدها لمواصفات جودة ومستويات أداء قد تفوق ما اعتادته الشركات المحلية مما يؤدي بهذه الشركات إلى ضرورة رفع مستويات الأداء الخاصة بها لتتمكن من الوفاء باحتياجات الشركات الأجنبية التي تتعامل معها.

كما تؤثر الشركات متعددة الجنسية على أداء الشركات المحلية بتوفيرها للمعلومات الخاصة بالسوق وخطط الاستثمار وتقديم المساعدة الفنية عن طريق تصميم المنتجات وإدارة العملية الإنتاجية والمساعدات الإدارية ، فعلى سبيل المثال شركات عالمية مثل زيروكس ومتورولا في الصين تقوم بتدريب ليس فقط العاملين وإنما كل من يتعامل معها من الشركات المحلية إلى الجمهور (٣٦) .

تعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الموارد البشرية:

إن تعظيم مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبصفة خاصة التي تأخذ شكل شركات متعددة الجنسية في تنمية الموارد البشرية للدولة المضيفة يتطلب توفر عدد من الشروط في هذه الشركات :

• إن الشركات متعددة الجنسية لابد أن تضيف إلى الرصيد الإجمالي للتدريب بآتاحة فرص جديدة في مجالات للاستثمار لم تكن لتتاح لولا وجود هذه الشركات .

• تكلفة التدريب يجب أن تتحملها بالكامل هذه الشركات وألا يتحملها العاملون على شكل اقتطاع جزء من مرتباتهم باعتبارهم تحت التدريب وكذلك لا يجب أن تتحملها الدولة في شكل دعم تقدمه لتنمية نشاط التدريب في هذه الشركات

الخاتمة والتوصيات

أتضح من الدراسة حاجة مصر إلى التمويل الأجنبي ، حيث ساهم التمويل الأجنبي فى توفير الموارد اللازمة لتمويل حوالى ٥٠% من الاستثمارات المنفذة خلال الفترة ١٩٨٠/٨١ - ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ . ونظراً لما تمثله القروض الأجنبية من أعباء تتمثل فى سداد أصل القرض والفوائد ، برزت الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من الدول العربية أو الدول الأخرى، وقد أوضحت الدراسة أثر قدوم الاستثمار الأجنبي على النشاط الاقتصادى فى مصر وخاصة قطاع الصناعة التحويلية وقدرته على توفير فرص للعمالة . وأظهرت الدراسة تفضيل تلك الاستثمارات لبعض الأنشطة التى لا تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة مثل الصناعات الكيماوية والهندسية ومواد البناء بينما جاءت بعض القطاعات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية فى ترتيب متدنى من حيث تفضيلات تلك الاستثمارات مثل صناعة المنسوجات وصناعة المواد الغذائية . ومن حيث أثر هذه الاستثمارات على العمالة ، أوضحت الدراسة تفضيل هذه الاستثمارات للمشروعات كثيفة رأس المال وليست كثيفة العمل مما أظهر ضعف قدرتها على خلق فرص عمل جديدة والمساهمة فى حل مشكلة البطالة ، وان كان لهذه الاستثمارات دوراً إيجابياً فى تنمية الموارد البشرية من خلال تدريب العاملين واكسابهم المهارات المطلوبة ونقل المعرفة والتكنولوجيا للمشروعات المحلية المرتبطة بالمشروع الأجنبي بروابط أمامية أو خلفية .

ورغم الآثار المحدودة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد المصرى إلا أنه ينبغى العمل على جذب أكبر قدر منها فى ضوء الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى وضعف المقدرة التمويلية الذاتية . ونظراً للارتباط الموجب بين تدفق تلك الاستثمارات ودرجة التطور الاقتصادى للدولة فإنه ينبغى اتخاذ عدد من الاجراءات لتحسين المناخ الاستثمارى منها :

المراجع والحواشي

- (١) Samiha Fawzy (ed.). The Partnership Agreement between Egypt and the EU, Faculty of Economics , and Political Science , 1997, P.93.
- (٢) أمنية زكى شبانة " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق"، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٩٤ ، ص ١٠ .
- (٣) ميواندا زغول رزق ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية طويلة الأجل في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨١ ، ص ١٧٥ .
- (٤) أمنية زكى شبانة ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١٣ .
- (٥) الهيئة لشئون المطابع الأميرية ، قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٨) لسنة ١٩٩٧ ، ص ٢٣ ،
- (٦) Ministry of Foreign Trade Quarterly Economic Digest Oct. Dec. 2001 , P.17.
- (٧) منال متولى ، المدخرات في الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠٠ .
- (٨) وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، فبراير ٢٠٠٢ ، ص ١ .

- (٢٣) منار على محسن ، دور الشركات عابرة القوميات بين المحيط الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل ، دراسة للحالة المصرية (١٩٧٠ - ١٩٩٠) ، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة - ١٩٩٥ ، ص ٢٢٠ .
- (٢٤) الجدول (٧) المعلق الإحصائي .
- (٢٥) منار على محسن ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .
- (٢٦) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٤٠ .
- (٢٧) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٧٤ .
- (٢٨) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٧٤ .
- (٢٩) UN, World Investment Report , 1994 , P. 163 .
- (٣٠) Ibid, P.166.
- (٣١) Ibid, P.211.
- (٣٢) Ibid, P.163.
- (٣٣) Ibid, P.379.
- (٣٤) Ibid, P.219- 220.
- (٣٥) رجاء يوسف عز الدين ، الشركات عابرة القوميات ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي ، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٨٥ .
- (٣٦) UN, Worldop. cit., P. 243 .
- (٣٧)

TABLE NO. (1)

بيان
المساهمات في رؤوس الأموال المستفزة للمنفردات الأجنبية
حتى ٣١/١٢/١٩٩٧

الإجمالي	أجنبي	مصري	مصر	
قيمة المساهمة %	قيمة المساهمة %	قيمة المساهمة %	قيمة المساهمة %	البيان
٦٣٩٩١١	٧٤٨٤	٨٠٦٨	٤٨٤٣٩	مشروعات استثمار داخل البلاد
١١٣٩١	٢٤٠٦	٣١٤٠	٩٨٤٥	مشروعات استثمار بالمناطق الحرة
٨٠٣٨٢	١٠٨٩٠	١١٢٠٨	٥٨٢٨٤	الأجنبية

Source: The General Authority for Investment & Free Zones

TABLE NO. (3)

Foreign Direct Investment Annual Growth
(Free Zones Projects) Till 31/12/1997

Value in Million US\$

Year	No. of Projects	Total Equity	Investment Cost	Labor	Participation	
					Value	%
Till 1980	74	2880	5398	5259	2231	77%
1981	15	68	99	1725	63	93%
1982	6	1809	1829	396	1723	95%
1983	1	7	10	59	4	57%
1984	1	17	17	41	15	88%
1985	1	3	3	190	3	100%
1986	3	34	68	1643	25	97%
1987	1	4	7	14	3	75%
1988	5	122	221	728	100	82%
1989	5	44	74	573	35	80%
1990	10	71	143	1496	61	86%
1991	12	99	143	2814	88	89%
1992	18	269	346	1519	143	55%
1993	12	34	51	723	23	68%
1994	20	1258	3301	1207	520	41%
1995	23	3342	7259	7908	692	19%
1996	49	384	819	13838	255	66%
1997	84	1254	2982	9374	614	49%
Total	338	11699	22770	49527	6546	56%

Source: The General Authority for Investment & Free Zones

TABLE NO. (5)

درجہ بندی

مستعملات المسردين والدرزيب والاجانب في دفع رؤوس الاموال المسيرة للمشروعات المتفاعلة
حتى ١١ / ١١ / ١٩٨٧

البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات
١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨
٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣
٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠
٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢
٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥
٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣
١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩
٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١
١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١
١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠
١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨
٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣
٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠
٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢
٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥
٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣
١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩
٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١
١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١
١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠
١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨	١٧٧٨
٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣	٢٢٢٣
٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠	٤١١٠
٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢
٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥	٢٥١٥
٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣	٢٧٢٣
١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩
٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١	٧٥١
١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١
١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠	١٧٠٩٠

Source: The General Authority for Investment & Free Zones

TABLE NO. (9)

بيان
مساعدات الدولة العمومية في رؤوس الاموال المصدرة والشروعات الاستثمارية الموزقة عليها
حتى ١١/١٢/٢٠١١

المناطق ائحة				داخل البلاد				الاجمالي					
رقم الترخيص	رأس المال	التاريخ	نوع	رقم الترخيص	رأس المال	التاريخ	نوع	رقم الترخيص	رأس المال	التاريخ	نوع		
٢٥٦	٢٨١٢	٢٨١٨	٢٤	٢٥٠٠	٢٢٢١٢	٢١٢٢٢	٢٨٦٢	Z٢٨	٤٢٥٦	٢٠١٠٩	١٢٠٤٦	٤٢٠	تسويقية
١٠٤٥	٤٠٢٤	٢٢٢٠	١٨	١٢٢٠	٢٢٢٦	٢٢٢٦	٢٢٢٦	Z٢٦	٢٨٦٥	١٠-١٢٠	٢٥٢١	١٨١	تسويقية
٢٢	٢٢	٤٢	١٤	٨٢١	٢٢٤٢	٢١١٢	٨٨	Z٨	٨٨٨	٢٨٠٦	٢١٢٢	١٠٢	تسويقية
٢٢٨	٢٤٤٢	١٨٢٤	١٢	٤٢٢	٢٤٤٥	١٨٥٦	٢٢	Z٢	٢٨٤	٥-٨٢	٢٨٢٠	٢٥	تسويقية
٢٢٢	١٢٠٠	١٢٠٠	١	٢٠٠	١١٤٢	٢٠٦	٢١	Z٤	٤٢٢	٢٨٤٢	٢٤٠٦	٢٢	تسويقية
٢٠٦	٢٢٥٦	١٤٠٤	٢	٢٨	٢٢٦	٢٢٢	٢١	Z٢	٢٢٤	٢٢٨٢	٢٥٢٨	٢٤	تسويقية
١٦٠	٢٠٨٦	١٨٤٢	٢٢	٢٠٤	٢٠٦١	١٤٠٢	١١٢	Z٢	٢٢٤	٤١٤٢	٢٢١٥	١٢٨	تسويقية
٨١	٢٠٤٢	١٤١٤	٢٢	٢٢٠	١٢١٠	١٢٠٨	١٢٠	Z٢	٢٤٢	٢٢٢٢	٢١٢٢	١٥١	تسويقية
٢٢	١٢٢١	١٢٤٢	٢٠	٢٠١	١٢٢٢	١٠٢٢	٢٨	Z٢	٢٢٤	٢١٢٨	٢٢١١	١١٨	تسويقية
١٦	١٢٢٦	١٢٢٢	١٢	١٢٢	٤٤٨	٢٢٢	٤٥	Z١	١٤٤	٢٢٨٢	٢٢١٥	٥٢	تسويقية
٢١	٢٢٠٢	١٨٤٢	٢	١٠٨	٨٨٤	٥٢١	١١٢	Z١	١٢٤	٢٠٨٢	٢٤٢١	١٢١	تسويقية
٢	١٢٢٤	١٢٢٤	٤	٢٤	٤٢٢	٢٢٠	٢٨	Z١	٨٦	٢٢٠٦	١٢٤٤	٤٢	تسويقية
١٢	٢٢	١٤	١	٢٠	٤٥١	٤٨٨	٢١	Z١	٢٢	٤٨٢	٥٠٢	٢٢	تسويقية
١٠	١٢	١٢	١	٢٨	٢٤٥	٥٢٥	١٥	Z٠,٢	٢٨	٢٤٢	٥٤٢	١٦	تسويقية
١	١	١	١	٢١	٥٨٤	٤١٨	٥	Z٠,٢	٢٢	٢٠٠	٤١٤	٦	تسويقية
١٢	٢٤	١٢	٢	٢	١٠	٨	٢	Z٠,٢	٢٠	٢٤	٢٥	٤	تسويقية
-	-	-	-	٥	٢٨	٢٤	٦	Z٠,٢	٥	٢٨	٢٤	٦	تسويقية
-	-	-	-	١	٨	٨	١	Z٠	١	٨	٨	١	تسويقية
-	-	-	-	١	١	١	١	Z٠	١	١	١	١	تسويقية
-	-	-	-	٢٥	١٠٢٢	٤٢٥	٢	Z١	٢٥	١٠٢٢	٤٢٥	٢	تسويقية
٢٢٥٠	٢٢١١٢	١٢٢٠٢	١٢٦	٨٠٦٨	٤١٢٩٤	٢٥٢٤٠	١٢٦٨	Z١٠٠	١١٢٠٨	٢٢٥٢٢	٤٢٤٤٢	١٢٢٢	اجمالي

Source: The General Authority for Investment & Free Zones

Effects of Foreign Direct Investments on Egyptian Economic Development

Ahmad H. E Samman

Associate Professor. Faculty of
Economics and Political Science , Cairo,
University .

The study showed that there is a wide gap between saving rate and investment rate the during study period. Therefore , Egypt depended on Foreign savings to Finance 50% of its carried out investments . Many countries prefer F.D.I to foreign loans. The study analized the F.D.I. effects on manufacturing industry and employment . Foreign investors give a high rank to some industries without revealed comparative advantage (RCA) such as chemical , engineering products and construction materials whereas they give a low rank to other industries with high (RCA) such as textile and food processing. Concerning employment FDI's prefer capital intensive techniques , so, they create little opportunities for employment.